

أثر تطور إدارة خطر النظام على صلابة النظام المالي

The impact of the evolution of system risk management on the resilience of the financial system

بوبكر مصطفى*، جامعة اكلي محند اولحاج (الجزائر)

رزقي اسماعيل، جامعة اكلي محند اولحاج (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2022/02/05 ؛ تاريخ المراجعة : 2022/05/18 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/30

ملخص:

تقوم البنوك والمؤسسات المالية بأنشطة مصرفية، والمتمثلة تقليديا في حشد الودائع ومنح الائتمان، وذلك لاجل تقديم التمويل اللازم للاقتصاد. لكن تتعرض البنوك والمؤسسات المالية للمخاطر على مستوى جزئي، ما قد يؤدي إلى تعاضم خطر النظام على مستوى الاقتصاد الكلي. ولقد أصبح هناك وعي متزايد في عدم كفاية الاحتراز الجزئي من المخاطر من خلال الأدوات التقليدية، وبالأخص من طرف الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية)، حيث تعترف بحاجة السلطات الإشرافية والتنظيمية إلى تبني مقاربة الاحتراز الكلي باستعمال الأدوات الحديثة، وتهدف بذلك إلى تحقيق استقرار النظام المالي بمجمله وفي الاقتصاد الكلي، وبالتالي احتواء خطر النظام وتجنب البنوك والمؤسسات المالية خطر الإفلاس، حيث يستند الاحتراز الفعال على مقاربتين (جزئي وكلي). وفي إطار الاحتراز من خطر النظام نجد أن له جانبين رئيسيين، الأول: تصميم وتعهد السلطات المكلفة بضبط الاستقرار المالي، والثاني: الوسائل الموجهة للكشف والحد من خطر النظام. بالنسبة لحالة الجزائر فان الأمرية 10-04، ل2010/08/26، ستجعل بنك الجزائر متابعا لتعزيز التوجه الاحترازي (الجزئي والكلي) في التنظيم والإشراف. لأجل تحقيق هدف السياسة النقدية الجديد، وهو الاستقرار المالي في النظام المالي بمجمله وضد انتشار خطر النظام.

الكلمات مفتاحية: خطر النظام المالي، الإدارة الحديثة لخطر النظام، الإدارة التقليدية لخطر النظام.

تصنيف JEL: G15, G21

Abstract :

Commercial banks collect deposits, in particular sight deposits, manage means of payment for the public and grant loans to businesses and individuals. C to d, they carry out financial intermediation operations.

The risks likely to be taken by banks on a micro-economic basis can lead to an uncontrolled inflation of macro-economic (systemic) risk. There is today an awareness of the insufficiency of micro-prudential supervision by traditional instruments Effective risk prevention must be based on two aspects, micro and macro prudential by the adoption of modern instruments The implementation of macro-prudential mechanisms intended to stabilize the entire financial system. The prudential systemic orientation covers the mandate of the authorities in charge of financial stability and the instruments intended to detect and reduce systemic risks. follow to strengthen the micro and macro prudential orientation To achieve financial stability oriented against the spread of systemic risk.

Keywords: Financial system risk, modern system risk management, traditional system risk management.

Jel Classification Codes : G15, G21

I- تمهيد :

يحدث خطر النظام بسبب إفلاس سلسلة من البنوك نتيجة لإفلاس بنك واحد أو أكثر من ذلك بفعل اثر الدومينو (l'effet de domino)، أو ما يسمى خطر العدوى (risque de contagion)، ويحدث خطر النظام أيضا نتيجة اختيار السوق المالي (l'effondrement brutal). وباعتبار أن البنوك جزء هام من النظام المالي فإنها تشكل أهم مصدر وناقل لخطر النظام من الجهاز المصرفي إلى النظام المالي ككل ومنه شلل تام للنظام الاقتصادي في دولة واحدة أو أكثر وهذا ما أحدثته العولمة المالية بسبب إلغاء تجزئة الأسواق وتدويل النشاط البنكي وتدويل الخطر المالي أيضا نتيجة هذا التدويل للخدمات والأنشطة.

إن خطر حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية قد تنتقل بفعلها الاضطرابات إلى القطاع الحقيقي من الاقتصاد، حيث انه قد يكون الاقتصاد الكلي مصدرا للصدمة التي يتعرض لها النظام المالي وتتمثل في كونها صدمات خارجية. وبالتالي فان الحد من خطر النظام يتطلب مواجهته من الناحية الاقتصادية الكلية، وهو ما يذهب إليه خبراء الهيئات الدولية كخبراء (BRI)، أي أن تجنب الصدمات في النظام المالي يتطلب درجة حساسية أكبر لهذا النظام في استيعابها، ومقاومتها، للحيلولة دون تعطل وظائفه الأساسية من الوساطة المالية، أي ضرورة تبني مقاربة إشراف واحتراز كلي.

يتجسد خطر النظام في إنقطاعات الوساطة المالية في النظام المالي، نتيجة الاضطرابات المتتالية في المؤسسات الائتمانية، وقد يكون السبب في هذا الاضطراب انتشار الخوف (اللعج) بين المودعين والمستثمرين، ما يجعلهم يتصرفون بطريقة تؤدي سحب أموالهم من هذه المؤسسات، ومن ذلك يحدث عجز في السيولة وانحياز مفاجئ يؤدي إلى الانقطاع في الوساطة المالية. ولقد تطورت الوسائل الحديثة في إدارة خطر النظام على المستوى الكلي لتجنب البنوك والمؤسسات المالية خطر الإفلاس على المستوى الجزئي.

عادة ما تتطور المخاطر لدى المؤسسات الائتمانية نتيجة الممارسات الخاطئة في إدارة مخاطر القروض وإدارة السيولة إلى خطر نظام يهدد مجمل النظام المالي، حيث أن السحب المفاجئ للودائع يشكل عجز لدى المؤسسات الائتمانية في مواجهة التزاماتها، (خطر سيولة)، كذلك فان الإدارة السيئة لمخاطر القروض تجعل البنوك لا تضمن استرجاع قروضها مما يحدث تآكلا في رأس مالها، فهذا التآكل في رأس المال يجعل البنك مهدد بالإفلاس، وتجعل باقي البنوك المرتبطة به مهددة بنفس المصير نتيجة العلاقات الائتمانية فيما بينها (العدوى المالية). لذلك فان عدم الاستقرار المالي الذي يميز النظام المالي، تكمن جذوره إما في خطر النظام أو في سلوك الأعوان الاقتصاديين.

إن الإدارة التقليدية لخطر النظام أثبتت قصورها، وإن عدم الاستقرار المالي الذي يلازم الأنظمة المالية وتوالي حدوث الأزمات المالية ينتج من قصور هذه المقاربة التقليدية، ذلك لجملة من المعوقات التي من بينها هو: أنها تعامل البنوك بنفس المعايير مهما كان حجم البنك، حيث يطبق نفس نسبة معدل الكفاية الحدية على البنوك الصغيرة والكبيرة، ولا يأخذ في عين الاعتبار أهميتها النظامية، إضافة إلى أن الوضع يبقى على حالة في أوقات الضغوط المالية (خاصة نسبة الحد الأدنى من رأس المال)، وأيضا لا تراعي درجة نمو الاقتصاد من حيث الناتج الخام (PIB).

فالأليات الحالية غير كافية لإدارة خطر النظام وتحقيق الاستقرار المالي، لذا يجب أن يكون أي تفسير لعدم الاستقرار المالي يأخذ بعين الاعتبار نوعية وطريقة الإصلاح المنتهجة وأن يكون كفيل بضبط والتحكم في الاختلالات الواقعة، ولاسيما بين نمو القدرة على التكيف مع صدمات الأنظمة المالية ودرجة حساسيتها للمخاطر. ونجد أن التوجهات الاحترازية الجديدة بعد الأزمة المالية العقارية تشجع على اعتماد كلا من الاحتراز الجزئي (إدارة تقليدية) والاحتراز الكلي (إدارة حديثة) معا للحفاظ على الاستقرار المالي وضد انتشار خطر النظام.

وعلى هذا الأساس: يمكن أن نطرح الإشكالية التالية

هل ستمكن الإدارة الحديثة لخطر النظام من تجنب البنوك والمؤسسات المالية خطر الإفلاس؟

ويمكن أن نستعين بجملة من الأسئلة الفرعية المساعدة:

✓ ما سبب فشل الإدارة التقليدية لخطر النظام؟

✓ ما هي أدوات الإدارة الحديثة لخطر النظام؟

✓ هل النظام المصرفي الجزائري محصن ضد مخاطر النظام؟

✓ ما هي أدوات إدارة خطر النظام في النظام المصرفي الجزائري؟

وللإجابة على هذه الأسئلة يمكن أن نفترض:

✓ إن تبني الإدارة الحديثة لخطر النظام المتمثلة في سياسات ضد الدورة وسياسات احترازية تماشي مع الأهمية النظامية للبنوك والمؤسسات المالية يمكن أن تجعل البنوك أكثر صلابة في مواجهة التقلبات الدورية والعدوى المالية.

أثر تطور إدارة خطر النظام على صلابة النظام المالي

- ✓ فشل الإدارة التقليدية لخطر النظام لأنها لا تراعي تعاضم المخاطر بفعل التفاعل مع الأسواق (Interaction) ومع الروابط والتشابك بين البنوك في النظام المالي (Interrelation) وهو ما يراكم ويعاضم خطر النظام، ويجعله أكبر من مجموع المخاطر الذاتية لمجموع البنوك.
- ✓ تتمثل الأدوات الحديثة لخطر النظام في سياسات ضد الدورة للحد من التقلبات الدورية (مصدات نظامية)، وسياسات التي تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النظامية للبنوك والمؤسسات المالية للحد من العدوى المالية.
- ✓ النظام المصرفي الجزائري هش، وغير محصن بما فيه الكفاية ضد مخاطر النظام، بحيث أن أي صدمة داخلية أو خارجية (انخفاض أسعار البترول، انخفاض قيمة العملة، ارتفاع مستوى القروض المتعثرة)، سيضطر البنوك إعادة رسملة قوية.
- ✓ لقد فرض بنك الجزائر المركزي على البنوك والمؤسسات المالية قواعد جديدة في تكوين رأس المال، تتماشى مع مقررات بازل ثلاثة، والتي تمثل الأدوات الحديثة إحدى مكوناتها (مصدات نظامية، وأخرى تتماشى مع الأهمية النظامية للمؤسسات المالية).

II. مفهوم خطر النظام وأشكاله:

رغم أن المخاطر المصرفية (خطر الائتمان، خطر السوق، مخاطر التشغيل... الخ)، تم تعريفها بدقة كافية من خلال تنظيم الاحتراز الجزئي وأنها حضيفت بكثير من الدراسات والبحث ونالت كثير من المعايير، فلا يزال خطر النظام غامض في تعريفه.

II.1- تعريف خطر النظام (de risqué systémique):

يحدث خطر النظام عند تفاعل الأعوان الاقتصاديين والأسواق في ما بينهم، ما قد يؤدي إلى وضعية غير آمنة وغير مستقرة حيث تؤثر على النظام المالي بمجمله، وتمتد إلى الاقتصاد بمجمله (بما في ذلك الجانب الحقيقي). ففي الواقع، أصبحت النظم المالية مراكز شبكة من العلاقات المنظمة حول المركز، تجرى فيها كمية كبيرة من المعاملات، والتزامات متشابكة عالية الكثافة من المعلومات المتداولة بسرعة جدا وذات التأثير المعدي. (PLIHON, D 2006, p85)

ففي إحدى المحادثات الأخيرة في أبريل 2010، في تقرير عن خطر النظام من طرف وزير المالية الفرنسي "J-F. Lepetit" وهو رئيس سابق للجنة عمليات البورصة الفرنسية، (Lepetit J-F, 2010, p10) يقول انه لا يوجد تعريف محدد لخطر النظام متفق عليه، ويقترح تعريفا لخطر النظام من خلال تجارب الأزمة المالية العالمية، ويسمياها أزمة النظام (la crise systémique)، ويعرفه بـ "هو الاضطرابات في وظائف الخدمات المالية المتسببة من طرف انحراف جزئي أو كلي للنظام المالي، والذي له أثر سلبي معمم على الاقتصاد الحقيقي". بمعنى الاضطرابات التي تحدث على مستوى الوساطة المالية في النظام المالي، والتي ينعكس أثرها السلبي على الاقتصاد الحقيقي. إذا خطر النظام هو الخطر الكمي لهذه الاضطرابات في وظائف الخدمات المالية التي تؤثر على القطاع المالي والحقيقي على حد سواء. (ILMAN M, 2010, p10)

خطر النظام هو الخطر المجمع (agrégé)، وأيضا هو خطر الاقتصاد الكلي، ويتمثل في الانهيار المفاجئ والحاد في الاستقرار المالي، الناجم عن فشل المؤسسات المالية في آن واحد بتسلسل، الأمر الذي يؤثر على الاقتصاد الحقيقي، أي النشاطات الاقتصادية، أي الإنتاج والعمالة. (ILMAN M, 2010, p08)

ويمكننا أيضا تقديم مجموعة من التعاريف الأخرى لخطر النظام كما يلي:

يكون هناك خطر نظام عندما يستجيب الأعوان إلى المخاطر بعيدا عن القيادة المثلى في توزيع المخاطر الفردية، ما يؤدي إلى خفض الثقة بشكل عام. ويستند هذا التعريف على ثلاثة أسس:

يتعلق الأول بالأسواق غير المكتملة والناقصة، وبالتالي فالخطر سيمس الاقتصاد الكلي (يعني خطر كلي). ومنه تستبعد من النظرية المالية الكلاسيكية أين تكون المخاطر فردية وقابلة للتوزيع.

والأساس الثاني يتعلق بسلوك الأعوان الذي يتطور في ظل عدم التأكد: حيث أن الاختلالات المالية لا يمكن التنبؤ بها ويستحيل

حساب احتمالها. والمتدخلون يتفاعلون (Interactions) مع وضعيات على أساس استراتيجي، وأن قرارات الأعوان تعزز بعضها البعض؛ حيث أن أصل الاختلالات المالية هو داخلي، وهي تتأثر بعضها البعض، لأن الأعوان متواصلون.

أما الأساس الثالث فيتركز على تحديد العوامل الخارجية السلبية الناجمة عن التفاعلات المترابطة بين سلوكيات الأعوان (القوى الفاعلة).

ونستنتج الطابع الكلي للخطر وظهور الفشل في عملية الوساطة المالية. الأسواق لا تنظم نفسها بسبب وجود فشل التنسيق: قد

يكون من الممكن تحسين عملية الانتفاع الكلي من السوق، ولكن ولا من الأعوان سيحرص على تحسين سلوكه وتغييره لصالح

المنفعة المشتركة. ومنه سنميز ثلاثة أشكال من العوامل الخارجية السلبية:

➤ فشل الأسواق: المنافسة بين الفاعلين ستفرض بالأحرى إجراءات مختلفة بدلا من تعديلات تصحيحية في أسعار الأصول بالنسبة لقيمتها الأساسية.

➤ إنقطاعات نظم الائتمان: تجدد هذه الانقطاعات أساسها في الاقتصاد الجزئي في حتمية تواجد عدم التماثل المعلوماتي.

➤ النشاطات الحيوية المتراكمة بين مختلف مجالات النظام المالي.

فخطر النظام يرجع إلى صدمة النظام. وفقا لبنك التسويات الدولية 2001، نتحدث عن صدمة النظام عندما يكون: "حدث يرجع أصله، إلى أن الخسائر الاقتصادية المهمة أو فقدان الثقة يدفع إلى اضطراب وضعية جزء مهم من النظام المالي كاف لإحداث أثار سلبية على الاقتصاد الحقيقي".

نجد خطر النظام هو ذلك الخطر الذي يتهدد النظام المالي بالفشل الكلي ما يعوقه من تأدية الوظيفة الأساسية المتمثلة في الوساطة المالية سواء كانت مباشرة من خلال السوق المالية بالتقاء المباشر بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي لفترة تمويل عادة ما تكون أكثر من سنة أو غير مباشرة من خلال السوق النقدي الذي عادة ما يوفر تمويل قصير الأجل لأقل من سنة (Chabha B, 2010, p15)

إذن خطر النظام يحدث عدم استقرار مالي في وظائف النظام المالي، وقد نجد تعريفات مختلفة للاستقرار المالي، بحيث يعرفه صندوق النقد الدولي ببساطة: إن المغزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع أزمات. (شينازي غ، 2005، ص36)

ونظرا لان النظام المالي يتألف من عدد من العناصر المختلفة وان كان مترابطا في ذات الوقت، وهي البنية التحتية (النظم القانونية، نظم المدفوعات ونظم التسوية، والنظم المحاسبية)، والبنوك والمؤسسات المالية، والأسواق (الأسهام والسندات، والنقد والمشتقات) فان حدوث اضطرابات في احد هذه العناصر من شأنه أن يضعف الاستقرار المالي في النظام بأكمله.

وبالمحصلة، فلأجل أن يضمن البنك المركزي الاستقرار النقدي والمالي يجب أن يمنع ويستبق وقوع كل من المخاطر المصرفية الذاتية وخطر النظام في آن واحد.

II-2- أشكال خطر النظام:

نجد في الأدبيات الاقتصادية أن أهم أشكال خطر النظام تلك الأشكال التي تتولد من علاقتها بالأسواق وبالارتباطات البنينة. فعلاقة النظام المالي بالأسواق قد تولد خطر التقلبات الدورية إذا حدثت صدمة في الاقتصاد الكلي، فان النظام المالي قد يتأثر بتراجع في الدورة المالية (la procyclicité) خاصة في منح الائتمان لمؤسسات القطاع الحقيقي هذا من جهة. من جهة أخرى كذلك فان النظام المالي يتأثر بالارتباطات البنينة بين مكونات النظام المالي التي قد تحدث عدوة مالية إذا تعثر بنك وأفلس، وسواء كانت تلك الارتباطات بين ميزانيات البنوك من خلال علاقات الائتمان أو التسوية، أو السوق المالي بمشتريات الأدوات المالية والتي قد تتأثر بالمضاربات في السوق المالي. إذن يمكن أن نحدد شكلين من خطر النظام وهما العدوى المالية والتقلبات الدورية.

II-1-1- العدوى المالية:

يطلق على "العدوى المالية" بالتعرض المشترك لخطر النظام (expositions communes) من طرف المؤسسات المالية والبنكية، وينشأ ذلك من الترابط الشديد في ما بينها، أي روابط الائتمان (contrepartie) والأصول البنينة في المحافظ المالية في ما بينها وتزداد شدة التأثير والتعرض المشترك كلما زاد الارتباط في ما بينها، نستدل في ذلك من خلال مبدأ الارتباط في المحافظ المالية، حيث يزداد خطر التعرض للأصول كلما كان معدل الارتباط قوي في ما بينها؛ أي كلما اقترب من الواحد الموجب أو السالب، ويعتقد كثير من خبراء بنك التسويات الدولية مثل (Borio) أن خطر النظام المجمع (agrégé)، هو ليس مجموع المخاطر المجمع على المستوى الجزئي لكل مؤسسة في مجمل النظام المالي، بل أن الخطر هو أكبر من المجموع؛ لأنه يتعاظم بفعل العلاقات البنينة (interrelation) بين البنوك وبفعل التفاعل بين هذه المؤسسات المالية (interrelation)، وهذا الشكل من خطر النظام هو ما يهدد بالانهيار الكامل للنظام المالي، أو جزء منه، حيث أن شدة التعرض تكون حسب حجم المؤسسات المالية وأهميتها النظامية من النظام.

II-1-2- التقلبات الدورية (Procyclicité):

حيث تعرف (Procyclicité) التي تحكم سلوك البنوك، حسب "J-PLandau2009"، على أنها: "ظاهرة من خلالها تتجه نشاطات إقراض البنوك باتجاه نفس اتجاه دورة الاقتصاد الحقيقي، مهما كانت قوة النمو الاقتصادي في مرحلة تعافي الاقتصاد أو ضعف النمو. أي بمعنى إذا تراجع الاقتصاد فان البنوك تأخذ نفس المنحى في التراجع في منح القروض. وخلافا للبعد الاستعراضي، فقد خصص له القليل من الأبحاث، فالبعد الزمني قد أولت له جهود تحليلية كبير في السنوات الأخيرة. وقد أدى بالفعل إلى عدد من المبادرات الرامية إلى التخفيف من حدة التقلبات الدورية في النظام المالي، والهدف منه هو الحد من المساهمة الممكنة في الإطار الاحترازي والممارسات المحاسبية وإدخال عنصر من عناصر مواجهة التقلبات الدورية في الأنظمة. (ILMAN M, 2010, p16)

أثر تطور إدارة خطر النظام على صلابة النظام المالي

نجد كثير من الدراسات التي أولت اهتماما لدراسة خطر النظام، حيث أنها عاجلت أثاره ونتائجه ولم تعالج أسبابه وتفاعلاته داخل النظام وخارجه في القطاع الحقيقي. وتشير الدراسات المتأخرة ضمن الاحتراز الكلي، انه ينبغي علاج خطر النظام بأخذ أسبابه وتفاعلاته وارتباطاته داخل النظام على حدة (العدوى المالية)، وتفاعلاته مع الأسواق الحقيقية والنمو الاقتصادي على حدة (التقلبات الدورية).

III. الإدارة التقليدية لخطر النظام:

تمثل الإدارة التقليدية في خطر النظام إما باستباقه من خلال إلزام البنوك بتبني قواعد الاحتراز المتمثلة في بازل واحد أو بازل اثنان أو بازل ثلاثة، وإما بإدارة خطر النظام و احتوائه من خلال سياسات التيسير الكمي والملجأ الأخير للإقراض، و إما بعلاجه بعد وقوعه من خلال عمليات إعادة الهيكلة المالية والإنقاذ المالي، وذلك بعد استنفاد الاستباق والاحتواء.

III.1 - استباق خطر النظام من خلال التنظيم والرقابة والإشراف الاحترازي:

يقوم البنك المركزي بمهمة تحقيق الاستقرار النقدي من خلال إعداد ومتابعة تنفيذ السياسة النقدية وسياسة النقد الأجنبي والسياسات المصرفية والرقابية، وأصبح يتولى كذلك مسؤولية ومهمة تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه وذلك من خلال الرقابة والإشراف الاحترازي الجزئي على البنوك والمؤسسات المالية بفرض قواعد الاحتراز وقواعد الممارسة السليمة للعمل المصرفي، ويسهر كذلك على متابعة مؤشرات أدائها.

تلعب البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي دورا أساسيا من خلال التنظيم الاحترازي والرقابي ونظم تأمين الدفع، وتؤدي هذه الوظيفة من طرف البنوك المركزية في دول العالم وفق أشكال مختلفة، حيث نجد في بعض الدول تدخل مباشر للبنك المركزي لإتمام هذه الوظيفة على عكس دول أخرى أين يتم استحداث هيئة مستقلة تتكفل بذلك مثل (صناديق الاستقرار المالي، أو لجان الاستقرار المالي)، وقد يحدث توزيع هذه المهمة على عدة هيئات مشاركة مع البنك المركزي على غرار ما هو ممارس في الولايات المتحدة الأمريكية. (PATAT J, 2000, p07)

III.2 - احتواء خطر النظام من خلال سياسات التيسير الكمي والملجأ الأخير للإقراض:

تمثلت ممارسات بنوك دول أجنبية وقعت تحت وطأة الأزمة المالية، في إدارة خطر النظام بإجراءات وسياسات احتوائية لخطر النظام، وتمثلت تلك السياسات في سياسة التيسير الكمي والملجأ الأخير للإقراض.

III.2-1 - سياسات التيسير الكمي:

التيسير الكمي هو أداة حديثة من أدوات السياسة النقدية التي تستخدم من قبل البنوك المركزية بعد خفض أسعار الفائدة. فكلمة "الكمي" تدل على عرض النقود والتيسير الكمي يعني زيادة المال المعروض. وفي الحقيقة يعتبر هذا المصطلح جديدا على الكثير من الاقتصاديين، فقد كان استخدامه حكرا على بنك اليابان في عام 2001 بعد أن أوصل البنك المركزي أسعار الفائدة إلى الصفر، فبعد أن حدث ذلك، أصبح المجال معدوما من حيث خفض أسعار الفائدة، الأمر الذي جعل من التيسير الكمي الخطة البديلة. (مدونة عالم البورصة 2019)

III.2-2 - دور البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض لخفض خطر النظام:

اتخذت البنوك المركزية في البلدان التي عانت من الأزمات المالية النظامية تحركات قوية لمعالجة خسائر السيولة عن طريق تسهيل الوصول إلى التمويل القصير الأجل باستخدام التسهيلات القائمة، ولكن ذلك لم يحقق إلا نجاحا أوليا جزئيا. يلعب البنك المركزي دورا هاما في تحقيق الاستقرار المالي ومن ثمة احتواء المخاطر النظامية وذلك من خلال السوق المفتوحة ودوره كملجأ أخير للإقراض (Dernier Ressort):

تحاول عمليات السوق المفتوحة أن تبرهن على أن البنك المركزي لا بد وأن يحافظ على تعهداته بخصوص أغراضه النقدية، حيث إن هذه العمليات تثق بأدوات البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية، كما يمكن أن تستخدم أيضا لحقن السيولة في النظام المالي، وهو ما يحمي النظام المالي من انهيار البنوك الكبيرة، ومن أي تأثير ضار يمكن أن يحدث، ويقوم هذا البرهان على: (Yellen J, 2014, p04)

✓ قدرة البنوك المركزية على أخذ ضمان إضافي جيد لتحويل نقود البنك المركزي إلى السوق؛

✓ الثقة بأن السوق نفسها يمكن أن تميز بسرعة بين المؤسسات ذات السيولة والمؤسسات المفلسة، حيث أن السوق يستطيع أن يميز بين هذه المؤسسات التي تمتلك السيولة التي تحتاجها وهي تلك المؤسسات القابلة للنمو وذات السيولة، وبين المؤسسات التي لديها صعوبات في الحصول على السيولة وهي تلك المؤسسات المفلسة.

وأهمية الضمان الإضافي في هذا الشأن، هو أن أي بنك لديه ضمانا إضافيا جيدا لن يكون مفلسا، ولو كان مفلسا لن يكون لديه ضمانا جيدا، وهذه هي تقريبا الرؤية الخاصة بعمليات السوق المفتوحة.

III.3- إصلاح خطر النظام من خلال سياسات إعادة الهيكلة المالية والإنقاذ المالي:

لعلاج خطر النظام بعد وقوع الأزمات المالية، تلجأ الدول والبنوك المركزية إلى إعادة هيكلة قطاعها المالي بما يتماشى مع ظروف الإصلاح الشامل الذي يأتي كنتيجة حتمية للتخفيف من آثار الأزمة المالية وتجنباً لمزيد من التداخيات السلبية المترابطة، سواء كان من خلال إجراء عمليات الدمج أو البيع أو حوصصة بعض بنوك القطاع أو تصفيتها أو إقامة بنوك أخرى تساعد في تمويل الاقتصاد وتجنب تأثر القطاع الحقيقي. فتلجأ الدول عادة إلى إعادة الهيكلة ثم بعدها إلى سياسات الإنقاذ، وقد تنمها بإتباع سياسات نقدية أو سياسات تيسير كمي لضمان الإصلاح وتجنباً لمزيد من الانهيارات جراء شح السيولة في النظام المالي.

III.3-1- إعادة الهيكلة المالية:

تعد إعادة الهيكلة المالية برنامج إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي وتتضمن الدمج بين المصارف للوصول للحد المستهدف من رأس مالها، وتنويع نشاطاتها ورفع من قدرتها التنافسية، وقد تتضمن الحوصصة أو بيع المصارف أو تصفيتها. ودخول المصارف الأجنبية ذات النشاطات الجديدة لأي سوق مصرفي قد يجعل من إعادة الهيكلة كمتغير ضاغط من متغيرات البيئة الخارجية.

III.3-1-1- مفهوم إعادة الهيكلة المالية:

يتألف مصطلح إعادة الهيكلة (Re-structuration) من شطرين هما الـ(Re) وتعني (إعادة)، أو (ثانية) أو (من جديد). أما (structuration)، الهيكلة، وتعني رفع الكفاءة أو إعادة البناء أو التصميم على أسس علمية. ويعرف (Schermmerhom) إعادة الهيكلة بأنها إحدى الضغوط التي تواجهها المؤسسات بفعل التغيير المستمر ولغرض تحقيق البقاء والنجاح في بيئة معقدة. (خطاب ج، 2009، ص 47) هناك عدة تعريفات تخص إعادة الهيكلة المصرفية منها:

إعادة الهيكلة العامة للمصرف، أنها تحسين أداء المصرف أي استعادة القدرة على الوفاء بالديون والربحية وتحسين قدرة القطاع المصرفي على تزويد أو القيام بالوساطة المالية بين المدخرين والمدنين واستعادة الثقة العامة.

أن إعادة هيكلة القطاع المصرفي تتركز على إجبار المؤسسات المالية غير السليمة على ترك السوق وتحل بذلك مشكلة الديون الرديئة وتدعم القاعدة المالية للمؤسسات وتضمن شفافية الإدارة. (خطاب ج، 2009، ص 55-56)

ويرى (ناجي التوي) أن إعادة هيكلة القطاع المصرفي هي تشجيع الاندماج بين المصارف، وخاصة المصارف الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية. (التوي ن، 2003، ص 10)

يرى (Herring&Richard) إلى إعادة الهيكلة المالية على أنها تشمل على عدة أمور منها غلق المؤسسات الفاشلة (المفلسة) أو دمجها لتكوين كيانات حيوية، وتتضمن إعادة رؤوس الأموال إلى المؤسسات الحيوية وتطوير إطار لتصفية الديون. وقد تصاحب هذه العملية إصلاحات دستورية وسياسية بدرجات مختلفة، وتهدف إلى تعزيز الكفاءة المستقبلية للنظام المالي وتجعله أقل عرضة للضرر. (خطاب ج، 2009، ص 47)

III.3-2- سياسة الإنقاذ المالي:

تسعى الحكومات إلى بناء أنظمة مالية سليمة وأمنة، حيث أن هذا السعي هو إحدى الدروس المستفادة من الأزمة المالية العقارية الأخيرة. والإشكال هنا يتعلق بمدى تجنّب الحكومات التدخل المباشر في الأسواق من خلال عمليات إنقاذ المؤسسات المالية المهتدة بالإفلاس عقب الأزمات المالية؛ حيث أن تدخل الحكومات هذا قد يقوض انضباط السوق وعدالة التوزيع بطريقة تتفق مع الاقتصاد الرأسمالي الحر. لذلك تلجأ إلى إنشاء صناديق الاستقرار المالي أو صناديق ضمان الودائع أو ضمان القروض مهمتها تعويض المودعين والمقرضين في حالة عسر الدائن والمدين.

وتعني سياسات الإنقاذ المالي، التدخل غير التقليدي للدولة من خلال ما يعرف بولاية الاستقرار المالي (mandat de stabilité financière)، حيث تتدخل الحكومات لتطهير ميزانيات البنوك بشراء ديونها المتعثرة، أو بشراء أسهمها ورفع رأس مالها، وخاصة ذات الأهمية النظامية والتي يعتبر إفلاسها خطراً كبيراً للنظام المالي ولالاقتصاد الدولة، أي أن اغيارها يمكن أن يؤدي بأغيار النظام المالي، وذلك لكبر حجم معاملاتها وتشابكها مع باقي مكونات النظام المالي وتشابكها مع الأسواق، حيث أن روابطها قوية وتفاعلاتها كبيرة جدا.

IV. محدودية الأدوات التقليدية في الحد من خطر النظام:

إن الإدارة التقليدية لخطر النظام أثبتت قصورها، وإن عدم الاستقرار المالي الذي يلازم الأنظمة المالية وتوالي حدوث الأزمات المالية ينتج من قصور هذه المقاربة التقليدية، ذلك لجملة من المعوقات التي من بينها هو: أنها تعامل البنوك بنفس المعايير مهما كان حجم

أثر تطور إدارة خطر النظام على صلابة النظام المالي

البنك، حيث يطبق نفس نسبة معدل الكفاية الحدية على البنوك الصغيرة والكبيرة، ولا يأخذ في عين الاعتبار أهميتها النظامية، إضافة إلى أن الوضع يبقى على حالة في أوقات الضغوط المالية (خاصة نسبة الحد الأدنى من رأس المال)، وأيضاً لا تراعي درجة نمو الاقتصاد من حيث الناتج الخام (PIB).

فالأليات الحالية غير كافية لإدارة خطر النظام وتحقيق الاستقرار المالي، لذا يجب أن يكون أي تفسير لعدم الاستقرار المالي يأخذ بعين الاعتبار نوعية وطريقة الإصلاح المنتهجة وأن يكون كفيلاً بضبط والتحكم في الاختلالات الواقعة، ولاسيما بين نمو القدرة على التكيف مع صدمات الأنظمة المالية ودرجة حساسيتها للمخاطر. ونجد أن التوجهات الاحترازية الجديدة بعد الأزمة المالية العقارية تشجع على اعتماد كلا من الاحتراز الجزئي (إدارة تقليدية) والاحتراز الكلي (إدارة حديثة) معاً للحفاظ على الاستقرار المالي وضد انتشار خطر النظام.

V. الإدارة الحديثة لخطر النظام (متطلبات أعلى ونوعية أفضل لرأس المال في بازل ثلاثة)

تعتمد الإدارة الحديثة لخطر النظام على مقررات لجنة بازل 3 الجديدة والتي تم اقرارها في سبتمبر 2010 في سيول، وخاصة المعايير المتعلقة بمقاربة الاحتراز الكلي، حيث ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة بازل ثلاثة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي (Tier 1) مقتصر على رأس المال المكتسب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند (Tier 2) فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيّدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك، وأسقطت بازل (3) كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

V.1- تحسين نوعية رأس المال والرفع منه:

عندما نتكلم على نوعية رأس المال يعني قياس مدى قدرة رأس المال على امتصاص الخسائر. فرأس المال مقسم إلى أصناف تمثل مستويات مختلفة للنوعية: حيث تتميز الشريحة الأولى بالديمومة؛ والقدرة على امتصاص الخسائر؛ والمرونة من حيث دفع التعويضات. وتهدف مقررات بازل (3) إلى تقوية رأس المال: لأنه يجب على مؤسسات الائتمان الرفع من قدرة رأس المال على مواجهة المخاطر التي تكتنف أصولها؛ والرفع من قدرة رأس مالها على امتصاص الخسائر، حتى إن لم تكون هذه الخسائر موجودة. وتتمثل الإجراءات التي لجأت إليها بازل لتقوية نوعية رأس المال في:

- ✓ الرفع من مستوى المتطلبات الدنيا؛
- ✓ تبسيط هيكل رأس المال؛
- ✓ انسجام وتفصيل تدريجي لمكونات رأس المال، للقواعد التنظيمية، لتطبيقات القواعد الاحترازية؛
- ✓ تحديد صارم للشريحة الأولى (Tier 1)؛
- ✓ إمكانية التحكم في (T1)؛
- ✓ غلبة (T1) في مكونات الشريحة الأولى (Tier 1).

إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من ((8% حالياً إلى ((10.5% وتتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال؛ إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك. تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، (وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر)، من النسبة الحالية (2%) إلى ((4.5% لمتطلبات رأس المال (الفئة 1) التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى بناءً على معايير صارمة سوف يتم رفعها من ((4% إلى ((6%). (Bale III, 2011). وقد أضافت الإصلاحات نوعاً جديداً من رأس المال؛ يسمى أموال الحماية (التحوط) تحتفظ به البنوك بنسبة ((2.5%)، علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقاً للأنظمة الحالية على أن يتكون من حقوق المساهمين.

إن الغرض من الأموال التحوطية أو أموال الحماية في الفترات العادية هو ضمان احتفاظ البنوك برأس مالها لحماية يمكن استخدامها لامتناع الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية أي يستخدم لمواجهة التقلبات الدورية ضمن سياسات ضد الدورة (contra-cyclique).

وهكذا، فإن الإصلاحات الجديدة لبازل تتمثل في: "الحد الأدنى المطلوب من رأس مال (الفئة 1) ورأس مال الحماية سوف يكون بنسبة ((8.5%). أي (6%) لرأس المال (الفئة 1)، و((2.5% لرأس مال الحماية. وسوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة ((10.5%)، بما في ذلك رأس مال الحماية مقابل ((8%) في الاتفاقيات السابقة."

ومنه تصبح متطلبات رأس المال كما يلي:

نسبة متطلبات رأس المال=رأس المال (بتعريفه الجديد)/(الأصول المرجحة بمخاطرها+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل) ≤
10.5%

لقد كشفت الأزمة المالية سنة 2007 عن مشكلة تدني مستوى جودة الائتمان في ميزانيات البنوك وخاصة بعد فترة من نمو القروض بمستوى عال. وتقتصر هذه الإصلاحات تخصيص رأس مال تحوطي، لمواجهة التقلبات الدورية في حدود (0-2.5%) من حقوق المساهمين يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام على أن يتم تطبيق ذلك وفقاً للظروف المحلية لكل بلد. إن الغرض من تخصيص رأس مال الحماية لمقاومة التقلبات الدورية (Procyclicité)، هو تحقيق الهدف الأكثر حصانة المتمثل في حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي. وسوف يبدأ سريان رأس مال الحماية المذكور فقط عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله. وبناء عليه، فإنه يجب الاحتفاظ بأموال الحماية لمقاومة التقلبات الدورية (Procyclicité)، من أجل استيعاب أي خسائر تنشأ بسبب انخفاض جودة الائتمان. وسوف يتم إدخال أموال الحماية المذكورة كإضافة لأموال الاحتياطات وفق الجدول التالي.

الجدول (01): متطلبات رأس المال ورأس المال الحماية حسب بازل (3)

إجمالي رأس المال	رأس مال الشريحة الأولى	حقوق المساهمين (بعد الخصومات)	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
		2.5%	رأس المال حماية
		0% -2.5%	حدود رأس مال نظامي ضد التقلبات الدورية
10.5%	8.5%	7%	بازل 3: الحد الأدنى لرأس المال + رأس المال الحماية
8%	4%	2%	بازل 2: الحد الأدنى لرأس المال

Source: (Bale 3, 2011, p64)

تعد مقررات بازل (3)، مهمة بالمقارنة مع مقررات بازل (2)؛ حيث تميزت الأزمة المالية العالمية السابقة بأنها كانت أزمة ثقة بين البنوك؛ أزمة سوق ما بين البنوك؛ وأزمة سيولة. ما أدى إلى عدم كفاية رأس المال في البنوك؛ وهو الإشكال الذي جعل البنوك غير قادرة على امتصاص الخاسر. (HERREROS M, 2014, p15)

كما أن جوانب الضعف في بازل (2): المتمثلة في؛ سوء ترجيح مخاطر الائتمان، وعدم الأخذ بعين الاعتبار لمخاطر أخرى في الترجيح؛ ونماذج الحوكمة غير الفعالة؛ والنقص في شفافية المعلومة المالية. قد عجزا من ضرورة البحث عن معايير اشد صرامة لمواجهة "التقلبات الدورية والعدوى المالية لخطر النظام"، وهي التحديات التي أصبحت تهدد استمرارية عمل النظام المالي، إن لم تواجه بمقررات جديدة، ويأمل في مقررات بازل (3)، أن تستدرك كثير من جوانب النقص التي ميزت مقررات بازل (2).

إن رأس المال يمثل ضمان للمودعين والدائنين، حيث يمكن للبنوك أن تتحمل خسائر مساوية لرأس مالها دون أن تفلس.

2.V-الأدوات الحديثة (الاحتراز الكلي) في مقررات بازل (3):

علاوة على الأدوات التقليدية في مقارنة الاحتراز الجزئي التي تهتم بإدارة المخاطر على المستوى الفردي للبنوك وتحسين صلابة البنوك. فإن الحد من تقلبات الدورات المالية والرفع من مقاومة النظام المصرفي ككل، يتطلب الأخذ بتدابير ذات بعد احترازي كلي تستهدف المخاطر الناجمة عن الترابط البيئي بين البنوك ذات الأهمية النظامية، والتحديات مطروحة هنا هي لعلاج فشل البنوك والخطر المعنوي.

1-2.V-التحكم في التقلبات الدورية: (la procyclicité)

بالإضافة إلى إدخال نسبة الرافعة المالية والأخذ بعين الاعتبار مرحلة الأزمة (scenarios de crise) في حسابات القيمة المعرضة للخطر وحسابات مخاطر الائتمان، تبحث لجنة بازل اختبار عدة مقاربات مختلفة لمعالجة كل دورية حادة للمتطلبات الدنيا لرأس المال.

أثر تطور إدارة خطر النظام على صلابة النظام المالي

V.2-1-1-1-مقاود رأس المال (مصد أو طوق): (Les volants de fonds propres (coussin, buffer))

إن الأهم في الإصلاحات الجديدة لبازل (3) فيما يخص رأس المال هي تشكيل البنوك مخصصات إضافية في مرحلة التعافي حتى يمكن استخدامها وتعبئتها عند تدهور الوضعية؛ متمثلة في مقاود من شأنها أن تسهم في تحقيق هدف تخفيف التقلبات الدورية في النظام المصرفي والنظام المالي في مجمله.

هذا الإصلاح الجديد لرأس المال يحوي متطلبات دنيا لمقود الحماية ومقود ضد التقلبات الدورية لحماية القطاع المصرفي من مراحل النمو المفرط للائتمان: "إن التعريف الأكثر دقة لرأس المال، ورفع المتطلبات الدنيا وتبني مقاود أمان سيجعل البنوك أفضل في تجاوز فترات الضغط الاقتصادي والمالي، وهو ما سي دعم النمو الاقتصادي." (RUBEIZ C, 2011, p12)

سيتم تعبئة مقود الحماية لرأس المال لاستيعاب الخسائر في أوقات الضغوطات: باعتبار أن مستوى الأموال الخاصة للبنك سوف تقترب من نسبة الحد الأدنى (4.5٪)، فإن مقود الحماية سيفرض على حساب توزيع الأرباح والعلاوات (les versements discrétionnaires). فهذا الإصلاح الجديد يدعم هدف الإشراف السليم وحوكمة أفضل للبنك ويجيب على مشكلة الضغط الجماعي للمساهمين التي أفشلت بعض البنوك في خفض أرباحها الموزعة حتى مع وضعية تدهور الأسهم. إن تنفيذ مقود الحماية سيقود إلى فرض قيود على الأرباح والمكافآت (les versements discrétionnaires) عندما يتجاوز رأس المال حدود هذا المقود.

إن مقود الحماية ضد التقلبات الدورية (Volant contra-cyclique) يمكن أن يتغير (من 0 إلى 2.5٪) ويطبق بدالة الظروف الاقتصادية المحلية لدولة. ودور مقود ضد التقلبات الدورية يدعم هدف الاحتراز الكلي المتمثل في حماية القطاع المصرفي خلال مراحل النمو المفرط للائتمان: سيتم فرض هذا المقود إذا كانت فقاعة الائتمان قد تسبب وتعرض تراكم خطر النظام، وسيتم تعبئة هذا المقود الذي يسمح باستيعاب وامتصاص الخسائر التي تهدد الاستقرار المالي؛ ما سيسمح بخفض خطر الائتمان المتاح من خلال متطلبات رأس المال التنظيمي.

فهذه العناصر مجتمعة تعد تنظيمًا جديدًا يخفف من احتمال الإفراط في خلق الائتمان في أوقات التعافي فضلًا عن إمكانية تخفف هذا الائتمان عندما يصبح الوضع صعبًا.

V.2-1-2-المخصصات (Le provisionnement):

إذا ما ضخمت التقلبات الدورية من الصدمات مع مرور الوقت فإن الترابط البيئي القوي والمفرط بين البنوك ذات الأهمية النظامية سيرسل أمواج من الصدمات للنظام المالي والاقتصاد.

V.2-2-التحكم في العدوى المالية والترابط البيئي (contagion des risques systémiques et l'interdépendance):

إن متطلبات رأس المال الضرورية لتخفيف المخاطر الناجمة عن الانكشاف المشترك بين المؤسسات المالية تساعد على مواجهة خطر النظام ومشكلة الترابط البيئي، وهي حسب بنك التسويات الدولية: (BRI 2010)

- ✓ التحفيز على اللجوء إلى استخدام الأصول المركزية للعمليات على الأدوات المشتقة في السوق الثانوي، واسترجاع متطلبات السيولة قد تجنب اللجوء المفرط للتمويل قصير الأجل ما بين البنوك على حساب تغطية الأصول طويلة الأجل؛
- ✓ رفع متطلبات رأس المال للانكشافات المشتركة الخاصة بأنشطة التراضي (activité gré a gré) ورفع متطلبات رأس المال لمخاطر الانكشاف في القطاع المالي.

V.2-2-1-رأس المال الإلزامي (Les fonds propres conditionnels):

استخدام رأس المال الإلزامي في حالة التصفية سيعزز مساهمة القطاع الخاص في حل الأزمات المصرفية في المستقبل والحد من المخاطر المعنوية (l'aléa moral). وقد طلبت لجنة بازل إن أمكن التعاقد (وفقًا لتقدير السلطة المختصة) على إخراج تلك الأصول الإلزامية من الميزانية أو تحويلها إلى أسهم عادية إذا اعتبر البنك أنه غير قابل للاستمرار أو إذا استفاد البنك من حقن رأس المال بواسطة القطاع العام حيث قد يمكنه من تجنب الإفلاس.

V.2-2-2-تدابير خاصة بالمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية (SIFIs):

وترى لجنة بازل أن حجم الخسائر الإضافية المتصلة يعتمد على تقييم وعائها. ووضع جزء من رأس المال إضافي بين (1 و2,5%)، ويضاف إلى رأس مال الشريحة الأولى وهو مقترح حاليًا وينبغي أن يعتبر امتدادًا لمصدر رأس المال الحماية- لمواجهة التقلبات الدورية، ويتم تبنيه بين 2016 ونهاية عام 2018، لتصبح فعالة تمامًا في 1 يناير 2019. ويتم تحميل هذه الأعباء الإضافية ضمن متطلبات الأموال الخاصة للشريحة الأولى كلما ارتفع تسجيل في الأهمية النظامية للمؤسسة. (RUBEIZ C, 2011, p52)

VI. تبني الأدوات الحديثة (مقاربة الاحتراز الكلي) لتعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري:

تبين التجارب الحديثة أنه من المهم امتلاك الأدوات المناسبة والإجراءات المؤسسية للتعامل مع وقائع الضغوط المالية. فالوقائع الدورية للضغوط النظامية هي من السمات المشتركة والشائعة في الأنظمة المالية الحديثة. في الجزائر، لوحظ وجود موجة من حالات الإفلاس للبنوك الخاصة بين عامي 2003 و2007، في حين تم الاحتفاظ بالبنوك العمومية والحيلولة دون إفلاسها رغم التكلفة الكبيرة من تطهيرها. فتجربة الجزائر تؤكد على أهمية استحابة الدولة المصممة تصميمًا جيدًا لحاجة القطاع العام.

أحرز تقدم نحو إنشاء إطار مؤسسي أقوى لرصد المخاطر النظامية. وأدرج تفويض تحقيق الاستقرار المالي في التحديث الأخير من قانون 2010 بشأن النقد والقروض (الامرية 10-04) وخاصة المادة 2/35، لتكملة التفويض الحالي عن تحقيق الاستقرار النقدي. (المادة 2/35، 2010)

ولقد نشر بنك الجزائر تقريره الأول حول الاستقرار المالي في 2012، ويتنظر أنه يعتزم تحديثه ونشره كل سنة. وقد تم تحضير هذا التقرير من طرف الفريق العامل المتخصص (ad hoc)؛ وسيكون من المفيد أن تكون وحدة تنظيمية أكثر استقلالًا ودائمة مسؤولة عن مراقبة الاستقرار المالي (مثل ما هو موجود في الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكثير من الدول)، تعمل على تحقيق هدف الاستقرار المالي حتى لا يحدث تعارضًا مع أهداف الاستقرار النقدي، وسيكون من المفيد إنشاء هيئة مستقلة أخرى تعمل على التنسيق وخاصة في المعلومات بين بنك الجزائر والهيئة المستقلة المسؤولة عن الاستقرار المالي في المستقبل. وينبغي تطبيق ذلك بأولوية لمعالجة الفجوات في المعطيات (وخاصة التضارب في المعطيات بين الهيئات التي تنشر البيانات (البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات مثلا)). بما في ذلك إنشاء أيضا مؤشر أسعار العقارات وتوسيع نطاق تغطية البيانات عن الأسر وقطاع المؤسسات، وكذلك إقامة نظام الإنذار المبكر الذي من شأنه تقييم استدامة التوسع في الائتمان وتقييم مدى وجود فقاعات في أسعار الأصول.

يبين الجدول التالي رقم (01)، تجميع بعض مؤشرات الاستقرار المالي في النظام المصرفي الجزائري.

الجدول (02): مؤشرات الصلابة المالية والاستقرار المالي في الجزائر

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر الأموال الخاصة	26.2	23.26	23.7	23.4	21.5	16	18.7	18.9
	23.9	21.7	21.9	21.6	19.9	14.9	18	18.5
	35.2	31.6	31.2	31.9	28.5	20.9	21.3	20.4
مؤشر الأموال الخاصة بأساس (Tier 1)	19.1	17.7	16.9	17.3	15.5	13.3	15.9	16.4
	15.6	14.8	14.1	14.7	13.1	11.7	14.7	15.6
	32.9	29.3	28.8	29.5	26.3	20.2	20.4	19.7
مؤشر القروض المتعثرة/رأس المال التنظيمي	33.9	21.1	19.4	16.2	17.1	21.4	25.4	32.9
	46.0	27.5	25.1	20.4	21.7	26.8	28.2	37.3
	1.5	3.0	2.3	3.4	2.6	4.6	16	16.6
مؤشر القروض المتعثرة	21.1	18.3	14.5	11.5	10.6	9.2	9.8	11.4
	23.6	20.5	16.1	12.4	11.4	9.7	9.9	12

أثر تطور إدارة خطر النظام على صلابة النظام المالي

7.8	8.8	5.1	4.8	5.2	4.0	4.1	3.8	البنوك الخاصة
5.1	3.8	3.2	3.4	3.5	4.4	4.9	7.3	مؤشر صافي القروض المتعثرة
5.2	3.7	3.4	3.7	3.8	4.9	5.4	8.3	البنوك العمومية
4.2	4.8	1.4	0.9	1.5	1.0	1.4	0.7	البنوك الخاصة
55.4	61.2	65.2	68.2	69.5	69.9	73.5	65.4	مؤشر الاحتياطات للقروض المتعثرة
56.3	63.0	64.8	67.4	69.4	69.6	73.7	65.0	البنوك العمومية
46.3	44.9	71.9	80.3	71.7	75.9	66.7	82.0	البنوك الخاصة
19.4	21.6	23.6	19.0	23.3	24.7	26.7	26.0	مؤشر عائد الأموال الخاصة (ROE)
20.8	23.4	25.1	17.9	22.7	26.1	29.8	27.9	البنوك العمومية
15.1	16.3	19.6	21.6	24.8	21.4	20.3	20.9	البنوك الخاصة
1.9	1.9	2.0	1.7	2.0	2.1	2.2	1.8	مؤشر عائد الأصول (ROA)
1.8	1.8	1.8	1.3	1.6	1.8	1.8	1.5	البنوك العمومية
2.8	3.2	3.3	3.8	4.6	4.5	4.6	3.7	البنوك الخاصة
72.4	66.8	68.5	68.2	67.2	64.9	63.8	58.4	مؤشر هامش الفائدة/العائد الخام
72.1	65.8	68.4	71.5	78.1	73.6	71.6	60.4	البنوك العمومية
73.4	71.5	69.1	59.1	41.6	44.4	44.2	52.5	البنوك الخاصة
28.1	26.2	28.5	33.5	33.2	33.6	21.4	32.2	مؤشر المصاريف خارج الفائدة/العائد الخام
25.4	24.1	26.9	33.9	34.7	34.8	31.6	32.7	البنوك العمومية
38.2	36.0	34.4	32.3	29.5	30.8	31.0	31.0	البنوك الخاصة
27.5	27.2	38.0	40.5	45.9	50.2	53.0	51.8	مؤشر الأصول السائلة/مجموع الأصول
27.4	25.9	37.0	39.4	45.1	51.1	54.2	52.7	البنوك العمومية
28.1	35.9	44.0	46.5	50.9	43.2	43.7	44.7	البنوك الخاصة
67.3	61.6	82.1	93.5	107.5	103.7	114.3	114.5	مؤشر الأصول قصيرة الأجل/الخصوم قصيرة الأجل
70.4	60.2	83.4	95.7	110.5	106.6	118.1	118.4	

بوبر مصطفى.....رزقي اسماعيل

52.8	69.8	75.4	84.1	93.5	84.6	88.5	89.0	البنوك العمومية
								البنوك الخاصة

Source ; (FMI, 2017, p 34)

لقد تم رفع نسبة ملاءة البنوك والمؤسسات المالية تماشيا مع مقررات بازل (03) وفقا للنظام 14-01 المؤرخ في 2014/02/16، الذي يتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ويهدف أساسا حسب المادة الأولى منه إلى تحديد نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. حيث تنص المادة الثانية (02) من النظام: على أن تلتزم البنوك والمؤسسات المالية باحترام بصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع، معامل أدنى للملاءة قدره 9.5%، بين مجموع أموالها الخاصة القانونية، من جهة، ومجموع مخاطر القرض، والمخاطر العملية، ومخاطر السوق المرجحة، من جهة أخرى.

وتنص المادة الثالثة (03) على: يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر العملية ومخاطر السوق بواقع 7% على الأقل.

وتنص المادة الرابعة: زيادة على التغطية المنصوص عليها في المادة (02) أعلاه، يجب أيضا على المصارف والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة، تدعى وسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي (2.5%) من مخاطرها المرجحة.

وهذا ما يتوافق إلى حد بعيد من مقررات لجنة بازل (3)، التي توصي بضرورة تكوين مصدر رأس مال حماية نظامي لمواجهة التقلبات الدورية (Procyclicité) في أوقات التعافي لاستعمالها في أوقات الأزمات، أي أن بنك الجزائر، بدأ فعلا باستعمال أدوات الاحتراز الكلي في ضبط الاستقرار المالي، تماشيا مع ما أصدره من قبل في المادة 35 من الأمر 10-04، من ضرورة تحقيق الاستقرار المالي، حينها كانت الإشكالية تتمحور عن أي الأدوات الإشرافية التي يجب أن يستعملها البنك المركزي لتحقيق ذلك، إلا أن المادة الرابعة (04) من النظام 14-01، تجيب على هذه الإشكالية.

والأداة الثانية هي بالنسبة للمؤسسات ذات الأهمية النظامية في قلب النظام المصرفي الجزائري، فقد حمل التشريع المصرفي الجديد وفقا لأحكام المادة السابعة (07) من النظام 14-01، وأصبح:

يمكن للجنة المصرفية أن تفرض على البنوك والمؤسسات المالية ذات أهمية نظامية، معايير ملاءة تفوق تلك المنصوص عليها في المادتين 2 و3 أعلاه. (المادة 07، 2014)

تمثل هذه الأحكام السابقة فيما يخص الملاءة للبنوك والمؤسسات المالية، استجابة حقيقية من السلطات الإشرافية الجزائرية لمقررات بازل (03) وللتوجهات العالمية الحالية في ما يخص الاحترازي الكلي، تكملة للاحتراز الجزئي الذي يعتبر غير كافي لتحقيق الاستقرار المالي لمجمل النظام المالي.

وهاتين الأداةين هما إلى جانب هدف الاستقرار المالي الجديد الذي أصبح ملتزم به بنك الجزائر وفقا للمادة 2/35، من الأمر 10-04.

إن كل هذه الترساة من التشريعات والقوانين تجعل بنك الجزائر، متابعا للإشراف الاحترازي الكلي مستقبلا، وخاصة في حال الأزمات المالية والمصرفية وحال تعاظم خطر النظام وتعرض النظام المالي إلى عدوى مالية أو إلى تقلبات دورية كشكل من أشكال خطر النظام.

كانت مقارنة الاحتراز الجزئي هي المستخدمة في النظام المصرفي الجزائري قبل سنة 2010، باستخدام الأدوات التقليدية لإدارة خطر النظام، أي ضرورة تحقيق الاستقرار المالي على مستوى كل وحدة مصرفية مستقلة عن بعضها البعض، لأجل تحقيق الاستقرار المالي للنظام المالي، والذي لم يكن معلن صراحة على انه هدف يسعى إلى تحقيقه، غير أن الإجراءات المتخذة جزئيا كانت ترمي إلى تحقيقه فعليا، ويتجسد ذلك في إشراف ورقابة بنك الجزائر المستمرة في المكان وعلى الوثائق، ومن خلال إصدار التعليمات والقوانين المصرفية والتنظيمية خاصة بما يتماشى مع التوجهات الاحترازية الدولية، لرفع مناعة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات. وقد استفاد بنك الجزائر من توصيات اختبارات تقييم استقرار النظام المالي التي يجريها صندوق النقد الدولي كل خمس سنوات للنظام المالي الجزائري، وخاصة في ما يتعلق بالإندار المبكر لهشاشة البنوك والمؤسسات المالية. كذلك تتجلى الاستفادة من إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري من خلال إصدار أمر قانون النقد والقرض 11-03، وأهم ما تجلى عنه خفض استقلالية بنك الجزائر عن الحكومة، يظهر جليا محاولة رفع بنك الجزائر مناعة النظام المصرفي في رفع رأس مال البنوك والمؤسسات المالية عدة مرات لزيادة قدرتها على امتصاص الخسائر. غير أن عمليات التطهير المستمرة لمخاطر البنوك العمومية والتي تعتبر تدخلا قويا للدولة للحيلولة دون إفلاسها، لا يعتبر إجراء سليما من الناحية التنظيمية إلا انه يحقق استمرارية هذه البنوك في خدمة التنمية وتمويل الاقتصاد، وخاصة تمويل المؤسسات التي هي في الأصل ملك للدولة.

VII. الخلاصة:

بعد الأزمة المالية العالمية للرهون العقارية وأزمة اليونان، أدرك بنك الجزائر فعليا أهمية تبني الأدوات الحديثة لإدارة خطر النظام (مقارنة الاحتراز الكلي)، وذلك بعد إصدار مقررات بازل (3) سنة 2010، من طرف بنك التسويات الدولية. حيث أن بنك الجزائر أصبح يقاسم الهيئات الدولية (FMI, BRI) القناعة في ضرورة تبني مقارنة الاحتراز الكلي في الإشراف والتنظيم المصرفي، ويتجلى ذلك فعليا في ترسانة القوانين والتعليمات الصادرة خلال الفترة 2010-2014، والتمثلة في قانون النقد والقرض 10-04 المؤرخ في أوت 2010، والذي نجد أن المادة 35 منه، إن بنك الجزائر أصبح ملزما بتحقيق الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي، حيث لم يكن هذا الالتزام موجودا في القوانين السابقة. وهذه سابقة في الفكر المصرفي الجزائري، ولقد تم مواصلة إصدار تشريعات جديدة تتماشى وفقا لهذا الفكر المصرفي الجديد والمتمثل في الاحتراز الكلي، حيث قام بنك الجزائر بتطوير وسائل الرقابة الاحترازية الشاملة في شكل متابعة للبنوك بواسطة مؤشرات صلابة النظام المصرفي. ويتعلق الأمر بالمؤشرات الموجزة الإحدى عشر (11) التي ترمس مستوى الأموال الخاصة (نسبة الملاءة)، وطبيعة القروض الموزعة، وتصنيفها، ومستوى المؤونات المشكلة لها. كما تم إدماج نسبة السيولة أيضا (نسبة شاملة) فضلا عن مجموع مؤشرات مردودية البنوك العمومية والخاصة. وفقا للنظام 01-14، الصادر في 16/02/2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. فهذا النظام الأخير الذي أصبح من خلالها بنك الجزائر يتبنى صراحة وفعليا مقارنة الاحتراز الكلي في الإشراف والرقابة على النظام المالي ومكوناته.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحليل الاستقرار لم يشير إلا إلى اضطرابات معتدلة للنظام المالي في مواجهة الصدمات. وتشير اختبارات المقاومة إلى تركيز الائتمان وخصوصا ذلك الائتمان الذي هو أساس المخاطر المصرفية، وأن البنوك العمومية هي الأكثر عرضة للخطر. حيث تتعرض هذه الأخيرة خاص لمؤسسات الدولة الكبيرة لقطاعات التصنيع والبناء والتجارة، وبالتالي فإن الصدمات محصورة في تلك المؤسسات والقطاعات. ومع ذلك، فإن هامش المناورة الميزانية للجزائر هي كبيرة، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط، ويمكن أن نشهد أن الدولة قادرة ومستعدة لدعم البنوك.

نتائج الدراسة:

في ظل ما تم تحليله وما تم التوصل إليه من معطيات ونتائج حول موضوع البحث وتحقيقا لأهداف البحث، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي توصل إليها الباحث، ويمكن أن تؤكد الفرضيات التي تم اعتمادها في هذا البحث ونستنتج أن:

- ✓ إن تبني الإدارة الحديثة لخطر النظام المتمثلة في سياسات ضد الدورة وسياسات احترازية تتماشى مع الأهمية النظامية للبنوك والمؤسسات المالية يمكن أن تجعل البنوك أكثر صلابة في مواجهة التقلبات الدورية والعدوى المالية. من خلال سياسات ضد الدورة والتحكم، بتكوين مصدات نظامية في أوقات التعافي للاعتماد عليها في أوقات الأزمات، هذا يخص شكل خطر النظام المسمى بالتقلبات الدورية (Procyclicité)، كما رأينا ذلك في مكونات بازل ثلاثة الجديدة والتي أصبح يتبنى بنك الجزائر قواعد مماثلة لها مفروضة على بنوك الساحة.
- ✓ فشل الإدارة التقليدية لخطر النظام لأنها لا تراعي تعاضم المخاطر بفعل التفاعل مع الأسواق (Interaction)، وبفعل الروابط والتشابك بين البنوك في النظام المالي (Interrelation) ما يحدث عدوى مالية، وهو ما يراكم ويعاضم خطر النظام، ويجعله أكبر من مجموع المخاطر الذاتية لمجموع البنوك.
- ✓ تتمثل الأدوات الحديثة لخطر النظام في سياسات ضد الدورة للحد من التقلبات الدورية (مصدات نظامية)، وسياسات التي تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النظامية للبنوك والمؤسسات المالية للحد من العدوى المالية.
- ✓ النظام المصرفي الجزائري هش، وغير محصن بما فيه الكفاية ضد مخاطر النظام، بحيث أن أي صدمة داخلية أو خارجية (انخفاض أسعار البترول، انخفاض قيمة العملة، ارتفاع مستوى القروض المتعثرة)، سيجعل البنوك إلى إعادة رسملة قوية.
- ✓ لقد فرض بنك الجزائر المركزي على البنوك والمؤسسات المالية قواعد جديدة في تكوين رأس المال، تتماشى مع مقررات بازل ثلاثة، والتي تمثل الأدوات الحديثة إحدى مكوناتها (مصدات نظامية، وأخرى تتماشى مع الأهمية النظامية للمؤسسات المالية).

الإحالات و المراجع:

- Bâle III. "Basel Committee on Banking Supervision Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems." *Bank for International Settlements*, Juin 2011: 64.
- BRI. "Rapport BRI." 2010.
- Chabha, BOUZAR. *systèmes financiers :mutation financière et bancaire et crise*. Alger: edition el amel, 2010.
- Dominique, PLIHON. "Instabilité financière et risque systémique: l'insuffisance du contrôle macroprudentiel." *Cahiers français n°331*, 03-04 2006: 85.
- HERREROS, Maria catalan. "séminaire on assurance and financial institution." *ULB. Belgique*, 2014: 15.
- Bâle III., "Réforme financière de Bâle III: chemin parcouru et enjeux futurs." *Centre d'analyse stratégique*, janvier 2011.
- ILMAN, Mohamed Cherif. *Cadre institutionnel et légal du système bancaire algérien, Séminaire, pour cadres du CPA*. Séminaire, Alger: CPA, 2010.
- Lepetit, J-F. "rapport sur la stabilité financière." *Annuel*, Paris, 2010.
- PATAT, Jean-Pierre. "la stabilité financière, Nouvelle Urgence Pour Les Banques Centrales,." *Bulletin De La Banque De France*, Décembre 2000: 07.
- PLIHON, Dominique. «Instabilité financière et risque systémique: l'insuffisance du contrôle macroprudentiel.» *Cahiers français n°331*, 03-04 2006: 85.
- RUBEIZ, Christiane. " LA REFORME DE BÂLE III." *FGM*, 2011: 12.
- Yellen, Janet L. "Chair Board of Governors of the Federal Reserve System." *Economic Club of New York*, April 2014: 01-04.
- Rapport FMI, Communiqué de presse n° 17/201, Rapport du FMI, new yourk, 2017, P :34. Disponible sur le lien : <https://www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2017/French/Algeria-2017-Article-IVf.ashx>

البورصة ,مدونة عالم .مدونة عالم البورصة. 2019. www.fxcc.ae/blog .

التونسي ,ناجي " .الإصلاح المصرفي " .مجلة جسر التنمية. 10-1 : 2003 ,

خطاب ,جودت جعفر .إعادة هيكلة المصارف . الطبعة الاولى . عمان : دار دجلة للنشر والتوزيع. 2009 ,

شينازي ,غازي " .الحفاظ على الاستقرار المالي " .تقرير صندوق النقد الدولي. 36-1 : 2005 ,

المادة 07 " .النظام رقم 14-01 لـ 16/02/2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. 2014 " .

المادة 2/35 " .الأمر . 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 ، المتعلق بالنقد والقروض .الجريدة الرسمية، العدد 50 ، الصادرة في 01 سبتمبر 2010 ، " .الجريدة الرسمية عدد. 2010 ، 50